

خلاصة

أثارت الحاجة إلى مياه الأنهار الكثير من النزاعات والخلافات بين الدول المشتركة في أحواضها. ويعد العراق من بين الدول التي تشترك في مجاري مياه دولية ولاسيما في حوضي دجلة والفرات مع تركيا وسوريا في حوض الفرات. ويشترك العراق أيضاً في أحواض مياه عدة انهار مع إيران كنهر الكارون ونهر الكرخة وشط العرب، فضلاً عن اشتراكها معه في حوض دجلة.

ولم يكن العراق قد عانى من أية مشكلة في مياه نهري دجلة والفرات إلى أن ظهرت متغيرات جديدة أثرت في معدلات استهلاك المياه في تركيا، وعلى سياستها المائية مع الدول المتشاطئة معها، الأمر الذي أدى إلى أن تكون العلاقات العراقية - التركية خاضعة للتأثر بالعديد من المتغيرات والعوامل المشتركة، لعل من أهمها ما يتعلق بالجوانب الأمنية والإستراتيجية والاقتصادية والثقافية، التي كانت تلقي بظلالها على اختلاف وجهات نظر البلدين حول الموارد المائية المشتركة.

فمن الناحية الأمنية هنالك قضايا مشتركة بين البلدين تصب في خدمة استقرار أو عدم استقرار الأمن الدولي أو الإقليمي في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وفي مقدمة تلك القضايا مشاكل الحدود السياسية بين البلدين، ومشاكل ناجمة عن وجود قوى معارضة في أقاليمها مثلاً (حزب العمال الكردستاني PKK) التركي، والتدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، فضلاً عن بروز ادعاءات بين الحين والآخر حول الموصل وكركوك، إضافة إلى الموقف التركي الرسمي اتجاه نشوء واستمرار إقليم كردستان في العراق.

ولاشك في أن لتلك المشاكل السياسية انعكاسات سلبية على تمتع العراق بحصته العادلة في الموارد المائية للأحواض المشتركة، بإيجاد حلول مؤقتة للنقص الحاصل في الموارد المائية إلى العراق.

ومن الناحية الاقتصادية، نجد أنه على الرغم من الاختلافات السياسية بين تركيا والعراق إبان فترة حكم النظام السياسي السابق، إلا أنها كانت من أول أربعة شركاء تجاريين معه، على الرغم من وجود خلافات حول بعض الموارد الاقتصادية المهمة كالموارد المائية.

وفي إطار الجانب الثقافي فإنه لا يمكن نكران ما تمثله الأقلية التركمانية الموجودة في العراق من أهمية حيوية وأولوية في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق عامة وإقليم كردستان خاصة. إن تلك المتغيرات والعوامل المشتركة لابد لها وان تتناظر بالقواعد الدولية المقبولة من قبل البلدين والخاصة بمسألة توزيع المياه الدولية المشتركة بينهما.

وتتجسد أهمية هذا البحث بالآتي :

- 1 - ضرورة معرفة وتحديد المشكلات السياسية التي تهم البلدين أو التي هم أطراف فيها، وبيان بدائل وحلول لها، بغية تقوية أو اصر العلاقات الدولية بينهما عامة وحل المشاكل المرتبطة بالمياه الدولية المشتركة بينهما خاصة.
- 2 - بيان مدى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين على وفق تنظيم معين كاتفاقية التعاون المشتركة، في المساعدة على الوصول إلى اتفاقيات عادلة فيما يتعلق بحل مشكلة المياه الدولية المشتركة بينهما.
- 3 - أهمية دراسة القواعد الدولية التي تنظم استخدامات المياه الدولية المتشاطئة، ومن ثم جعلها معيار للموازنة بين الموقف التركي والموقف العراقي بشأن المشكلات المائية الحاصلة بينهما.
- 4 - من الضروري معرفة آلية توزيع مياه حوضي دجلة والفرات فعلياً، وموازنتها مع المعايير الدولية الخاصة بتوزيع المياه الدولية المشتركة بين الدول المتشاطئة.
- 5 - ضرورة تحديد آثار توزيع المياه في حوضي دجلة والفرات على وفق القواعد الدولية في العلاقات الدولية بين العراق وتركيا، واهم النتائج المترتبة من هذا التوزيع بين البلدين.
- 6 - أغناء المكتبة العراقية والعربية بمؤلف علمي يبحث في هذا الموضوع المهم الحيوي الذي له أبعاد مستقبلية ليس فقط على العراق وتركيا بل على الشرق الأوسط والعالم.

ويكمن إشكال البحث في أنه على الرغم من وجود كثير من الروابط التاريخية والثقافية، ووجود علاقات اقتصادية متميزة على اختلاف نظمها السياسية بين العراق وتركيا، إلا أن هنالك عدداً من المشاكل تلقي بظلالها على العلاقات الدولية القائمة بينهما، ولعل مشكلة توزيع المياه الدولية المشتركة بينهما في حوضي دجلة والفرات في مقدمة تلك المشاكل الخطيرة والحيوية بالنسبة إلى الدولتين على وجه الخصوص.

ويلاحظ عدم التناسب بين قوة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين العراق وتركيا، ومسألة عدم توصلهما إلى حل نزاعهما المائي من خلال عقد اتفاقية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف.

وفيما يتعلق بمنهج البحث فقد اعتمدنا المنهجين التحليلي والمقارن في هذه الرسالة لكونهما الأكثر ملائمة مع طبيعة الموضوع.

تم تقسيم هيكلية موضوع هذا البحث، على مقدمة وثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: القواعد الدولية المنظمة لتوزيع المياه الدولية بين الدول المتشاطئة.

في حين تناول الفصل الثاني: حوضي دجلة والفرات والاتفاقيات المعقودة بشأنها بين تركيا والعراق. وبحث الفصل الثالث في: الابعاد الاستراتيجية للعلاقات المائية التركية العراقية.

من خلال كل ما تقدم في هذه الرسالة، يمكن أن نقدم أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ومن ثم نقوم بتقديم عدداً من التوصيات التي نعتقد بأنها يمكن الاستفادة منها في معالجة بعض المشكلات التي تواجه العراق في مجال المياه، كما يأتي:

أولاً: أهم الاستنتاجات:

1 - لم يتم التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة بين العراق وتركيا وسوريا تتعلق بتقسيم مياه حوضي دجلة والفرات الدوليين واستخداماتهما تضمن الحقوق المكتسبة للعراق، لما لها من أثر في تحديد أسس حصة كل دولة، أو في حل المنازعات الناشئة بينها حلاً سلمياً.

- 2 - إن عدم التوصل إلى توقيع اتفاقية عادلة ومنصفة للعراق في حصته المائية مع تركيا، يرجع لعدد من الأسباب لعل من أهمها ما يأتي :
- أ - ضعف الخبرة التفاوضية العراقية في مجال المياه، وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في هذا المجال.
- ب - عدم وجود تخطيط استراتيجي في مجال المياه لدى صناعات القرار في العراق على الأقل حتى عام 2003.
- ج - اختلاف الأسس القانونية والسياسية التي يتحجج بها الطرفين، بشأن دولية حوضي دجلة والفرات.
- د - ضعف التنسيق العراقي - السوري، واستمرار انعكاس خلافاتهما السياسية على ملف المياه ثنائياً، أو مع تركيا.
- 3 - إن المعاهدات والاتفاقيات والبرتوكولات والمحاضر التي وقعتها تركيا مع كل من العراق وسوريا لم تحقق أي تقدم ملموس بشأن تحديد حصص عادلة لدول الحوض ذلك أن هذه الاتفاقيات والمعاهدات لم تعالج جميع المشاكل العالقة. ولم تأخذ بالحسبان التطورات السكانية والتنمية لتلك الدول والحاجة الفعلية للمياه.
- 4 - تعد تركيا حوضي نهري دجلة والفرات حوضاً واحداً، وليساً نهريين دوليين بل مجرد نهريين عابري حدود.

ثانياً: أهم التوصيات :

- 1 - أن يسعى صناعات القرار في العراق إلى إبرام اتفاقية دولية مع تركيا وسوريا بشأن تقسيم مياه حوضي دجلة والفرات واستخداماتهما، ويمكن الاستفادة من قوة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من تركيا والعراق في هذه المسألة.
- 2 - إعادة النظر بالسياسة المائية الخاطئة في العراق، بإعداد مفاوضات مؤهليين علمياً وعملياً في ملف المياه الدولية المشتركة، ويتطلب القيام بإيجاد خطط وبدائل لتلافي النقص في كمية المياه الواردة إليه ومعالجة نسبة الملوحة التي أخذت بالازدياد في مياهه، ورداءة نوعية المياه الداخلة لأراضيه.